وفد دولـــة قطـــر

السيد الرئيس،

أود بـادئ ذي بـدء أن أثنـي علـى التقريـر القـيم والشـامل المُقـدَّم مـن الأمـين العـام، الـوارد فـي الوثيقـة A/69/181، والمعنـون " تعزيـز أنشـطة الأمـم المتحـدة فـي مجـال سـيادة القـانون"، والـذي أوضـح بجـلاء التـرابط الوثيـق بـين سـيادة القـانون والأركـان الثلاثـة للأمـم المتحـدة وهـي السـلام والأمـن الـدوليين، والتنميـة، وحقـوق الإنسان.

السيد الرئيس،

[redacted]

الهـام، ودأبـت علـى اعتمـاده علـى المسـتوى الـوطني ، باعتبـاره حجـر الزاويـة لتحقيـق المساواة والعدالة بين الجميع وتعزيز الحكم الرشيد وسلطة القانون.

وضـمن هـذا السـياق، تـؤمن دولـة قطـر بـأن سـيادة القـانون هـو شـرط أساسـي لتعزيـز الأمـن والسـلم الـدوليين، وتحقيـق التنميـة، لـذلك كانـت ولا تـزال بـلادي شـريكاً مـع المجموعـة الدوليـة للعمـل والتعـاون وفـق مبـادئ ميثـاق الأمـم المتحـدة والقـانون الـدولي، وتنفيذ الالتزامات والاعلانات الخاصة بسيادة القانون.

لقـد حرصـت بـلادي علـى ضـمان وجـود أطـر قانونيـة وطنيـة واضـحة، لإعمـال سـيادة القـانون، متوافقـة مـع القـانون الـدولي، ووفـق مـا ورد فـي الاعـلان الرفيـع المسـتوى، الـذي شـدَّد علـى أهميـة مسـاعدة الـدول الأعضـاء لتنفيـذ الالتزامـات الدوليـة والتعهدات بشأن تعزيز سيادة القانون، وبالاستناد الى المعايير والأعراف الدولية.

وكمسـاهمة مـن بـلادي فـي تعزيـز سـيادة القـانون فـي المنطقـة العربيـة، يقـوم

السيد الرئيس،

التزاماً باحترام سيادة القانون، حرص الدستور القطري على أن يفرض على السلطتين التشريعية والتنفيذية قيوداً من شأنها ضمان احترام الحقوق والحريات العامة، وبما يعزز الفصل بين السلطات الثلاث. كما تسعى السلطات المختصة لمراجعة وتطوير التشريعات الوطنية لضمان انسجامها مع الاتفاقيات الدولية التي تُشكل دولة قطر طرفاً فيها، بالإضافة الى الانضمام للصكوك الدولية التي لم تنضم اليها الدولة.

لقد أولت دولة قطر اهتماماً خاصاً لموضوع التكامل بين القوانين الوطنية وبين الصكوك الدولية في مجال سيادة القانون، انطلاقاً من المسؤولية المشتركة للدول في مواجهة التحديات الداخلية والاقليمية والدولية، مهما يتطلب خضوع العلاقات بين الدول لمبدأ

السيد الرئيس،

لقد نهضت منظمات المجتمع المدني بدور مهم، وكشريك فاعل لدعم سيادة القانون، لرفع الوعي بشأن سيادة القانون، ومتابعة الالتزام على المستويين الوطني والدولي لاحترام سيادة القانون. وعليه فإننا ندعو لتوفير الامكانيات التي تتيح لمنظمات المجتمع المدني مواصلة هذا الدور المهم.

السيد الرئيس،

يُعيد وفد بلادي التأكيد بأن احترام وإعمال سيادة القانون، يعني احترام

[redacted]